

Distr.: Limited  
18 October 2016  
Arabic  
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال  
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:  
التعاون في ميدان التنمية الصناعية

تايلند\*: مشروع قرار

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٧٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٧/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٤٩/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢١٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٣١/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٧٥/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٢٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٣٥/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

إذ تشير أيضا إلى نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والميادين المتصلة بها،

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين.



وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبلاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تسلّم بالنتائج المتفق عليها دوليا ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(١)</sup>، بما في ذلك اتفاق باريس<sup>(٢)</sup>،

وإذ تحيط علما بالوثيقة الختامية للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عُقدت في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦<sup>(٣)</sup>،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٢٩٣/٧٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)، الذي أكدت فيه الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لدعم التصنيع الشامل للجميع والمستدام في أفريقيا من أجل تحقيق الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى ذات الصلة في خطة عام ٢٠٣٠،

وإذ تشير إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، التي عُقدت في ليمّا، في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/

(١) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(٢) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(٣) TD/519/Add.1 و 2.

ديسمبر ٢٠١٣، وإلى إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة<sup>(٤)</sup>، وفيه أعاد المؤتمر العام التأكيد بشكل خاص على الولاية الفريدة المنوطة بالمنظمة ووَضَعَ حجر الأساس لأعمالها المقبلة من أجل دعم الدول في تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى أن خطة عمل أديس أبابا أقرت، في جملة أمور، بالأهمية الحاسمة للتنمية الصناعية للبلدان النامية باعتبارها مصدرا بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي وتحقيق القيمة المضافة،

وإذ تلاحظ الجهود الجاري بذلها لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للتعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً، الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً<sup>(٥)</sup>، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(٦)</sup>، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للتعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية<sup>(٧)</sup>، وإذ تسلم بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة وبالحاجة إلى أمور منها تحسين التنسيق وزيادة جودة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتركيزه،

وإذ تلاحظ أيضا أن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يمكن أن تساهم بشكل فعال في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتدمج على نحو متوازن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة،

وإذ تنوه بالتقارير التي تعدها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن التنمية الصناعية، وتدرس فيها التغييرات والسياسات الهيكلية فيما يتصل بالتنمية الصناعية من أجل تحسين إسهام الصناعة في تحقيق التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي وتوفير العمل اللائق وفي نمو الإنتاجية والكفاءة في استخدام الطاقة،

(٤) انظر GC.15/INF/4، القرار م ع-١٥/ق-١.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٦) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٧) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء استمرار انسحاب البلدان المتقدمة النمو من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وما لذلك من آثار سلبية على التنمية على الصعيد العالمي، ولا سيما على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في البلدان النامية، وإذ تدعو في هذا الصدد جميع البلدان التي انسحبت أو التي عبرت عن اعتزامها الانسحاب من المنظمة إلى أن تعود أو تحافظ على عضويتها،

وإذ تشدد على الدور الرئيسي للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة كجزء من استراتيجية شاملة لإحداث تحول اقتصادي هيكلي في مجالي القضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي المطرد، وما يستتبعه ذلك من مساهمة لها في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، بما فيها أشد البلدان ضعفاً، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الاعتراف بالتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل تحديداً، وإذ تشدد كذلك على أن البلدان التي تواجه حالات نزاع تحتاج أيضاً إلى اهتمام خاص،

وإذ تسلم بتنوع السبل المؤدية إلى تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، كما تسلم، في هذا الصدد، بأن كل بلد مسؤول أساساً عن تحقيق تنميته، وله الحق في تحديد مساره الإنمائي الخاص والاستراتيجيات المناسبة له،

وإذ تشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تسلم بأن بلوغ الهدف ٩ والغايات المترابطة لأهداف التنمية المستدامة الأخرى سيكون عاملاً حاسماً بالنسبة لأمر شتى منها إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتشجيع التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار،

وإذ تؤكد أهمية التعاون الصناعي الدولي في تشجيع التصنيع المستدام الشامل للجميع، والتصدي للتحديات والقضايا الرئيسية كالقضاء على الفقر، وتحقيق النمو، وتوفير العمل اللائق، وكفاءة استخدام الموارد، والطاقة، والتلوث وتغير المناخ، والتحويلات الديمغرافية، وتكوين الشبكات المعرفية، وتقليص أوجه التفاوت المتزايدة،

وإذ تؤكد أيضاً أن من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر المبتكرات والتكنولوجيات الجديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا،

وإذ تشدد على أهمية تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لبناء وصون هياكل أساسية صناعية قادرة على التكيف وتحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة،

وإذ تسلم بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية، بما في ذلك القطاع الخاص، في تعزيز العملية الحيوية لتنمية القطاع الصناعي، وتشدد على أهمية المنافع التي يحققها الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك العملية، وإذ تسلم أيضا في هذا الصدد بأن توافر بيئة مواتية على الصعيد الوطني أمر حيوي لحشد الموارد الوطنية وزيادة الإنتاجية والحد من هروب رأس المال وتشجيع القطاع الخاص والاستفادة على نحو فعال من الاستثمار والمساعدة الدوليين وبأن الجهود الرامية إلى إيجاد تلك البيئة ينبغي أن تحظى بدعم المجتمع الدولي،

وإذ تشدد على أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية<sup>(٨)</sup>؛

٢ - تلاحظ مع التقدير اعتماد إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣<sup>(٩)</sup>؛

٣ - تعيد تأكيد الطابع الشامل غير القابل للتجزئة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(٩)</sup>، مع التسليم بأن تحقيق التصنيع الشامل للجميع والمستدام جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٤ - تعترف بإسهام منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، واللجان الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية وسائر الكيانات المعنية في النهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وفقا لولاية كل منها، في سبيل زيادة فعاليتها وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛

٥ - تعترف أيضا بالولاية الفريدة المنوطة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتشجيع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة،

(٨) انظر A/71/264.

(٩) القرار ١/٧٠.

وبالمساهمة البالغة الأهمية التي ستقدمها تلك المنظمة في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، لا سيما الهدف ٩ والأهداف والغايات المترابطة؛

٦ - تكرر تأكيد الالتزام المنصوص عليه في خطة عمل أديس أبابا<sup>(١٠)</sup> بالاستثمار في النهوض بالتنمية الصناعية المستدامة الشاملة للجميع بغية التصدي بصورة فعالة للتحديات الرئيسية، من قبيل النمو وفرص العمل، والموارد والكفاءة في استخدام الطاقة، والتلوث وتغير المناخ، وتقاسم المعارف، والابتكار، والإدماج الاجتماعي؛

٧ - تعترف بأن تعبئة الموارد الوطنية والدولية وهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي محركان رئيسيان للتنمية المستدامة؛

٨ - تشدد على الفوائد التي يمكن أن تعود على البلدان النامية من بذل جهود مكثفة من أجل تمويل تنميتها عن طريق تحسين تعبئة الموارد المحلية وتعزيز التمويل، انطلاقاً من قطاع صناعي قوي وحيوي، بهدف إحداث أثر طويل الأجل من خلال سيطرة الجهات المحلية والوطنية والإقليمية على زمام الأمور؛

٩ - تؤكد أن كل بلد لا بد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الصناعية وأن الملكية والقيادة الوطنيتين أمران لا غنى عنهما في عملية التنمية وأنه ليس من المغالاة في شيء التشديد على دور السياسات والموارد الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

١٠ - تسلّم بأن ضمان التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يتطلب سياسات صناعية وأطراً مؤسسية متسقة يدعمها على النحو الواجب الاستثمار اللازم في الهياكل الأساسية الصناعية والابتكار والتكنولوجيات البيئية وتنمية المهارات؛

١١ - تلاحظ بدء عمل المنتدى العالمي للبنى التحتية، بقيادة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، في واشنطن العاصمة، في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وتتطلع إلى قيام تعاون في هذا الصدد لتمتين الصلات بين إنشاء البنى التحتية والتصنيع المستدام الشامل للجميع والابتكار؛

١٢ - تلاحظ مع التقدير مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بدعم التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، التي أطلقها زعماء مجموعة العشرين خلال مؤتمر القمة الذي عقدته في هانغجو، الصين، في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦<sup>(١١)</sup>، والتي تهدف إلى تعزيز إمكانات

(١٠) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(١١) انظر A/71/380، المرفق.

تحقيق النمو والتنمية الشاملين للجميع لأفريقيا وأقل البلدان نمواً من خلال الخيارات الطوعية في مجال السياسات، وتتطلع إلى تنفيذها وتحت في الوقت نفسه مجموعة العشرين على مواصلة التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في أعمالها وكفالة أن تكون أي مبادرات تتخذها مجموعة العشرين مكملة لمنظومة الأمم المتحدة ومعززة لها؛

١٣ - تسلم بأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يمكن أن تؤدي دوراً بالغ الأثر في تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية الأخرى، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، حيث أن البلدان تستطيع أن تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية تتوافر لها الاستمرارية الذاتية في إطار مستدام من الناحية البيئية باتباع نهج شاملة للجميع ومستدامة إزاء التنمية الصناعية؛

١٤ - تسلم أيضاً بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة سوف يسهم إسهاماً حاسماً في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما فيها تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛

١٥ - تشدد على أن الجهود الوطنية ينبغي أن تلقى الدعم من الشركاء في التنمية، حسب الاقتضاء، ويلزم أن تستكمل بنظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويسر التجارة ويتيح الفرص للبلدان النامية لتوسيع قاعدة صادراتها التنافسية بتعزيز قدراتها وتيسير التحول الهيكلي لاقتصاداتها وتنويعها، وتعزيز مشاركة وإدماج المؤسسات من البلدان النامية، بما فيها المؤسسات الصناعية البالغة الصغر والصغيرة، في سلاسل القيمة والأسواق العالمية، مما يمكن أن يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية؛

١٦ - تشدد أيضاً على ضرورة أن يساهم المجتمع الدولي والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء، في إيجاد بيئة مواتية للتنمية الصناعية المستدامة؛

١٧ - تؤكد ضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضاً، وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي، وبالأهمية البالغة التي تكتسبها العمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توفيرها على الصعيد العالمي، إضافة إلى بناء القدرات؛

١٨ - تعترف بأهمية ودور القطاع الخاص وكذلك بدور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التصدي لتحديات التنمية المستدامة، وتؤكد في هذا الصدد أهمية تعزيز الشراكات والشبكات القائمة وإقامة شراكات وشبكات جديدة على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، بما يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأهمية

المشاركة الكاملة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة؛

١٩ - تؤكد أن عدم وجود قطاع دينامي للصناعة والصناعات التحويلية من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى اتساع الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء وإلى تآكل شبكات الحماية الاجتماعية، وكذلك إلى زيادة التفاوت داخل البلدان وفيما بينها؛

٢٠ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى تنظيم الحوارات العالمية وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في سبيل مواصلة قيامها بدور ريادي في الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة وتعزيز الصلات بين إنشاء الهياكل الأساسية والابتكار من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠؛

٢١ - ترحب بالعرض الذي تقدمت به الإمارات العربية المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لاستضافة مؤتمر القمة المعني بالصناعات التحويلية والتصنيع في أبوظبي في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧، ما يتيح محفلاً لأصحاب المصلحة المتعددين تستطيع فيه الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين تبادل الممارسات الجيدة، ومعالجة المشكلات المطروحة، وتشجيع الحلول الابتكارية لتسخير إمكانات الصناعات التحويلية والتصنيع لأغراض التنمية المستدامة؛

٢٢ - تلاحظ استمرار تعاون منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج؛

٢٣ - تبرز العمل المتواصل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية باعتبارها محفلاً عالمياً لنشر المعارف وتقديم المشورة بشأن السياسات والاستراتيجيات الصناعية وتجارب التصنيع الناجحة وأفضل الممارسات في هذا المجال؛

٢٤ - تنوه بالدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والابتكار الصناعي وتعميم مراعاة العلم والتكنولوجيا في نظم الإنتاج الوطني؛

٢٥ - ترحب بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا بموجب قرارها ٣١٣/٦٩ وإطلاقها بموجب قرارها ١/٧٠، وتتطلع إلى تعزيز التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛

٢٦ - تشجع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي بوصفه مناهجا للتعاون الصناعي الدولي بهدف تشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا بشروط مواتية، بما في ذلك

الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بين جميع الأطراف، من أجل نشر السياسات والممارسات الجيدة وتعزيز فرص العمل اللائق، بما في ذلك ما كان لفائدة الشباب والنساء؛

٢٧ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن توائم تماما بين إطارها السياسي المتوسط الأجل والدورة الجديدة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات؛

٢٨ - ترحب ببرنامج الشراكات القطرية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الذي أطلق بالفعل، باعتباره نموذجا واعدة لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة لجميع دولها الأعضاء، وتتطلع إلى مواصلة توسيع نطاقه لزيادة نطاق تغطيته الجغرافية مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة بمختلف البلدان على النحو المنصوص عليه في إعلان ليما؛

٢٩ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية، على المشاركة في الأنشطة المنتجة، بطرق منها تنمية الصناعات الزراعية المستدامة والأعمال التجارية الزراعية المستدامة التي تُحسن الأمن الغذائي وتقضي على الجوع وتتسم بجوداها الاقتصادية، وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا ونشرها واستخدامها وفق شروط متفق عليها، وعلى تعزيز مشاركتها في التجارة الدولية عن طريق تنمية المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وعلى توفير الدعم، حسب الاقتضاء، لاستيفاء المعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات والتصنيع وإدماج النساء والشباب في عملية التنمية؛

٣٠ - تشجع أيضا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على دعم البلدان النامية، بناء على طلبها، وبما يتماشى مع أولوياتها الإنمائية، للارتقاء بمستوى التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وخاصة في مجال بناء القدرات الإنتاجية بطريقة شاملة للجميع، وبناء القدرات التجارية في الصناعات المختلفة، وبناء القدرات المؤسسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بطرق منها دعم السياسات في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وعلى تعزيز الإنتاج المستدام والسليم بيئيا، بوسائل تشمل برامج الإنتاج الأنظف وإدارة المياه المستعملة في الصناعة، والكفاءة في استعمال الطاقة في الصناعة واستعمال أشكال كفاءة حديثة ميسورة التكلفة من الطاقة في أغراض الإنتاج، وبخاصة في المناطق الريفية، والتعاون المستمر مع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة

الأطراف وتعزيز الأهداف العالمية المتعلقة بالحصول على أشكال حديثة من الطاقة والكفاءة في استعمال الطاقة وبالطاقة المتجددة؛

٣١ - تشجع كذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تعزيز دورها في مساعدة البلدان النامية على توليد المعارف ونشرها بطرق منها استخدام شبكتها العالمية من مكاتب تعزيز الاستثمارات والتكنولوجيا ومراكز الإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد ومراكز التعاون الصناعي بين بلدان الجنوب، ومراكز التكنولوجيا الدولية، وعن طريق معهدها لتنمية القدرات ومبادراتها المعروفة بمبادرة "شبكات من أجل الرخاء"؛

٣٢ - تكرر تأكيد أهمية الترويج لإنشاء المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وتميئتها كاستراتيجية لتحقيق التنمية الصناعية والدينامية الاقتصادية والقضاء على الفقر والجوع، وإيجاد فرص العمل، بوسائل منها حشد الموارد واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع التنمية المستدامة الشاملة للجميع، وتشير في هذا الصدد إلى توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ بشأن خلق الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

٣٣ - تسلّم بأهمية تقارير الشركات عن مدى توافر مقومات الاستدامة في أنشطتها، وتشجع الشركات، حسب الاقتضاء، ولا سيما الشركات المسجلة في البورصات والشركات الكبيرة، على النظر في دمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورة الإبلاغ لديها، وتشجع الأوساط الصناعية والحكومات المهتمة والأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة على أن تضع، بدعم من منظومة الأمم المتحدة حسب الاقتضاء، نماذج لأفضل الممارسات وتيسر العمل من أجل دمج التقارير المتعلقة بتوافر مقومات الاستدامة في أنشطتها، آخذة في اعتبارها الخبرات المكتسبة من الأطر القائمة بالفعل مع إيلاء الاهتمام بشكل خاص لاحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك احتياجاتها في مجال بناء القدرات؛

٣٤ - ترحب بالدعم الذي توصلت إليه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتقديمه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا<sup>(١٢)</sup> ومبادرة (تسريع) تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا وخطة تصنيع الأدوية لأفريقيا وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي الرامية إلى مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا؛

٣٥ - تؤكد أهمية الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في حدود ولايتها، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل من أجل القضاء على الفقر والحد من أوجه اللامساواة وتحقيق التنمية المستدامة؛

(١٢) A/57/304، المرفق.

٣٦ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة الترويج لأولوياتها المواضيعية المتمثلة في تحقيق الازدهار المشترك والنهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية وحماية البيئة، من خلال مهام التمكين الأربع التي تفضلع بها، والتي تضم التعاون التقني؛ والخدمات الاستشارية في مجالات التحليل والبحوث والسياسات؛ والوظائف المعيارية والأنشطة المتعلقة بالمعايير وبالجودة؛ وعقد الاجتماعات وإقامة الشراكات من أجل نقل المعرفة والتواصل والتعاون الصناعي؛ بهدف تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفقا لإطارها البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ ودعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من النتائج المتصلة بالتنمية في هذا الصدد؛

٣٧ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته وموارده، أن تكفل عدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٣٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الثالثة والسبعين بندا فرعيا معنوناً "التعاون في ميدان التنمية الصناعية" في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى".